

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

بالقانون رقم ٥٧ لسنة ٢٠١٥

بريط موازنة الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات
للسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة والقوانين المعده له :

وبعد موافقة مجلس الوزراء :

قرار

القانون الآتي نصه :

(المادة الأولى)

قدرت جملة موازنة الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات للسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥ بمبلغ ٣٧٥١١٧٩٠٠ جنيه (فقط وقده ثلاثة مليارات وسبعمائة وواحد وخمسون مليوناً ومائة وتسعة وسبعون ألف جنيه).

(المادة الثانية)

قدر التكاليف والمصروفات للسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥ بمبلغ ٨١٣٩٥٠٠٠ جنيه (فقط وقده ثمانمائة وثلاثة عشر مليوناً وتسعمائة وخمسون ألف جنيه) موزعة كالتالي :
أجور بمبلغ ١٣٨٠٠٠٠٠ جنيه .

باقي التكاليف والمصروفات بمبلغ ٦٧٥٩٥٠٠٠ جنيه .

(المادة الثالثة)

قدر الإيرادات للسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥ بمبلغ ٢١٣٥٠٠٠٠ جنيه (فقط وقده مليار ومائة وخمسة وثلاثون مليون جنيه).

(المادة الرابعة)

قدر صافي ربح العام للسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥ بمبلغ ١٣٢١٥٠٠٠ جنيه (فقط وقده مليار وثلاثمائة وواحد وعشرون مليوناً وخمسون ألف جنيه) منه مبلغ ٨١١٠٥٠٠٠ جنيه فائض حكومة .

(المادة الخامسة)

قدر الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦ بمبلغ ١٦١٦١٧٩٠٠ جنية (فقط وقدره مليار وستمائة وستة عشر مليوناً ومائة وتسعة وسبعين ألف جنيه) موزعة كالتالي :

استخدامات استثمارية بمبلغ ٢٦٩٩١٠٠ جنية .

تحويلات رأسالية بمبلغ ١٣٤٦٢٦٩٠٠ جنية .

(المادة السادسة)

قدر الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦ بمبلغ ١٦١٦١٧٩٠٠ جنية (فقط وقدره مليار وستمائة وستة عشر مليوناً ومائة وتسعة وسبعين ألف جنيه) كلها إيرادات رأسالية متنوعة .

(المادة السابعة)

تعتبر أحكام التأشيرات العامة للهيئات الاقتصادية الملحوقة بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه وتسري على هذا الجهاز بما لا يتعارض مع قانون إنشائه .

(المادة الثامنة)

يلتزم الجهاز بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالاستخدامات الاستثمارية إلا في ضوء التنظيم الذي يضعه بنك الاستثمار القومي .

(المادة التاسعة)

لا يجوز للجهاز السحب على المكتوف من البنك المركزي المصري والبنوك الأخرى إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء بعد عرض وزير المالية .

(المادة العاشرة)

ينشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول يوليو ٢٠١٥

صدر برئاسة الجمهورية في ١٥ رمضان سنة ١٤٣٦ هـ

(الموافق ٢ يوليو سنة ٢٠١٥ م) .

عبد الفتاح السيسى

4

الجريدة الرسمية - العدد ٢٧٢ تابع (هـ) في ٢ يولية سنة ٢٠١٥